

مستقبل مفهوم التنمية واقتصاد التنمية في ظل العولمة الجارية

د. لعيني عمر*

أ. بورويس عبد العالي**

Abstract:

On September 2005, the Algerian – European partnership agreement has taken place four years after it has been signed, in order to complete the rapidness of progresses which lead to the open market transition in Algeria, and achieving openness requirements of the outside world and thus the integration in the international economic order. The most significant of this objective was to conclude an agreement with the Europe Union and trial to integrate in the W.T.O, because it has been supposed that the partnership agreement as regional conglomeration provides Algeria with a variety of enormous privileges which serve its economic and commercial interests.

To day as we are almost in the sixth year of the beginning of the agreement execution we found our selves obliged to ask about the impact of such an agreement within the nature of the Algerian economy, and within it's application on the Algerian economic structure?

This theory study aims to demonstrate the various objectives and dimensions of the partnership process, and analyse various results and impact of the execution of the different steps of the partnership agreement with the EU, and point out the positive and negative impacts with may result from such an agreement execution, on the economic situation of Algeria.

* أستاذ محاضر قسم أ، جامعة الجزائر 3.

** أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المستخلص: بدأ سريان اتفاق الشراكة الجزائرية - الأوروبية في سبتمبر عام 2005 وذلك بعد أربعة أعوام من التوقيع عليه، حرصا من الجزائر على استكمال الجهود لتسريع عملية التحول إلى اقتصاد السوق، وتحقيق متطلبات الانفتاح على الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي. فكان عقد الاتفاق والسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية السمة الأبرز لذلك الحرص، حيث يفترض أن اتفاق الشراكة كتكتل إقليمي يوفر للجزائر مجموعة مزايا كبيرة ويخدم مصالحها الاقتصادية والتجارية.

واليوم ونحن نقرب من السنة السادسة من بداية تنفيذ الاتفاق، نتساءل عما أحدثه هذا الاتفاق في طبيعة الاقتصاد الجزائري، وعن طبيعة انعكاسات تنفيذ اتفاق الشراكة على بنية الاقتصاد الجزائري؟

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى إبراز أهداف وأبعاد الشراكة، ودراسة وتحليل نتائج وانعكاسات تنفيذ بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والإشارة إلى المزايا والمحاذير المترتبة عن تنفيذ الاتفاق التي يعرفها واقع الاقتصاد الجزائري.

المقدمة:

يأتي طرح فكرة الشراكة المتوسطية بمبادرة من الجانب الأوروبي الساعي إلى تشكيل كتل إقليمي بعد التطورات المتسارعة التي عرفتها المنطقة العربية وكرد فعل على المشروع الأمريكي حول الشرق الأوسط ولشعورها المتزايد بأن الضفة الجنوبية للمتوسط قد تكون مصدر تهديد لأمنها واستقرارها، ويتمثل التهديد خاصة في تفشي ظاهرة المخدرات والهجرة وزيادة التعصب الديني ضد المصالح الاستراتيجية لأوروبا. إضافة إلى اتساع الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، في ظل استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان سواء من ناحية تفاقم المديونية الخارجية الخانقة، أو من ناحية ارتفاع معدلات البطالة وانتشار مظاهر الفقر والحرمان.

دفعت فكرة الشراكة المتوسطية، بين الدول الأوروبية والدول المطلة علي جنوب وشرق المتوسط، أوروبا إلى تفعيل سياسة أوروبية متوسطية جديدة، وتوسيع دائرتها عبر تعزيز المبادلات التجارية من سلع وخدمات بين دول الاتحاد والدول المتوسطية الأخرى، ومن ثمة الوصول إلى اندماج تلك البلدان في الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وتفعيل عملية النمو الاقتصادي وتحقيق متطلبات الاستقرار السياسي لدول المنطقة. وتدرّك

دول الاتحاد الأوروبي أهمية دول جنوب وشرق المتوسط إن من حيث قربها الجغرافي وما تزخر به من مواد أولية وخيرات اقتصادية، أو من حيث ارتباطها بها بمجموعة من السياسات الاقتصادية والثقافية والأمنية المعقدة.

ضمن هذا السياق يأتي عقد الشراكة الأوروبية-الجزائرية لتتويجا لجهود الجزائر وسعيها للتحويل إلى اقتصاد السوق، وتحقيقا لمتطلبات الانفتاح علي الخارج والاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث أن الانتقال من المبادلات التجارية الثنائية إلى المبادلات التجارية متعددة الأطراف السمة الأبرز لهذا الانفتاح، وهي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية، وذلك كي تستطيع الجزائر الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا التكتل الإقليمي ولكي تستطيع خدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية، وبخاصة وأن البدائل المطروحة للتكامل والاندماج الاقتصادي والتجاري المحلي بقيت بعيدة جدا عن تحقيق المنال.

وتأكيدا للانفتاح الاقتصادي تبذل الجزائر جهودا كبيرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ تقديم طلبها الرسمي في شهر يونيو عام 1987 للانضمام إلى الاتفاقية العامة، ثم تجديد طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بعد عام من إنشائها. وبالنسبة إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فقد تم التوقيع عليه في شهر ديسمبر عام 2001، وجرى تنفيذه مع نهاية عام 2005، وكانت الجزائر بذلك سادس الدول العربية الموقعة على اتفاق الشراكة في إطار فكرة الشراكة المتوسطية بعد كل من: تونس، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر.

تولي الجزائر أهمية بالغة لهذا الاتفاق، الذي استغرق 4 سنوات من المفاوضات الشاقة، والذي كان الهدف الرئيسي منه دعم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل سوقا أساسية وواسعة للجزائر بين دول العالم، إذ بلغت نسبة صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي 64%، مقابل 57% من وارداتها الإجمالية منه. وقد تحصلت الجزائر بين عامي 1996-1999 على التزامات من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج ميذا 1 قيمتها 184 مليون أورو، منها نحو 30 مليون أورو

كمدفوعات. واستمرت دول الاتحاد الأوربي في تفعيل المساعدات المالية والتقنية لصالح الاقتصاد الجزائري عبر برنامج ميديا 2 دعما للإصلاحات الاقتصادية الجارية.

يشكل استمرار تدفق المهاجرين الجزائريين نحو دول الاتحاد الأوربي أهم بعد اجتماعي في سياسة الشراكة الأوربية، حيث يقدر عددهم بأكثر من 650000 مقيم بصفة قانونية عام 1993، كانت عاملا مساعدا على تخفيض معدلات البطالة، وعاملا مهما يشكل مصدر تحويلات مالية خارجية نحو الجزائر. أما بالنسبة لأوروبا فإنها أبدت تخوفاتها من التأثير السلبي لموجات الهجرة خاصة غير القانونية على نظامها الاجتماعي والديمقراطي وهو دافع قوي إلى تبني سياسات وتشريعات توصف بالتشدد في شروط الهجرة والإقامة.

وبعد مرور أكثر من خمس 5 سنوات على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ فإننا نتساءل عن دوافع وأبعاد هذه الشراكة بالنسبة للطرف الجزائري؟ وهل ستمكن الجزائر من خلال هذا الاتفاق من إحداث تغييرات في طبيعة الاقتصاد الجزائري؟ وما طبيعة تجليات وانعكاسات هذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني الجزائري؟ ونبحث في هذه الدراسة دوافع وحصاد اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية من خلال المحاور التالية:

- دوافع الشراكة الجزائرية-الأوربية
- أهداف الشراكة الجزائرية-الأوربية
- أبعاد الشراكة الجزائرية-الأوربية
- انعكاسات(حصاد) الشراكة الجزائرية-الأوربية

أولاً: دوافع الشراكة الجزائرية- الأوروبية:

تكتسي بلدان البحر المتوسط العربية أهمية بالغة في العلاقات الأوروبية المتوسطية (والجزائر من بين أهم هذه الدول) لأسباب عديدة منها العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، ويبرز هذا الاهتمام طموح دول الاتحاد الأوروبي في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية¹. وقد شكل مؤتمر برشلونة الذي عقد في نوفمبر 1995 تنويعاً للجهود الأوروبية الساعية لإعادة أوروبا إلى لعب دور سياسي واقتصادي في منطقة المتوسط، يتمثل الأول في دعم موقفها السياسي الإقليمي وبناء الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، الذي سيمنح قاعدة صلبة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن الثاني يتمثل في بلورة سياسة اقتصادية أوروبية موحدة تجاه دول هذه المنطقة، يتعلق الأمر بالشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يسجل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن هذا الإطار الذي يسعى إلى تعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط، حيث نص مؤتمر برشلونة على إقامة منطقة متوسطة للتبادل التجاري الحر مع حلول عام 2010. ويعد اتفاق الشراكة امتداد للاتفاق الموقع بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) سنة 1976. الذي استند كغيره من الاتفاقيات الموقعة مع بقية دول المغرب العربي آنئذ على فكرة التعاون الشامل حيث تم إبرام عدة اتفاقيات مفتوحة للتعاون التجاري ولإقامة علاقات اقتصادية تفضيلية بين الدول العربية المتوسطية والسوق الأوروبية المشتركة (عدا ليبيا)²، الذي يشمل مجالا أرحب للتعاون ضمن 3 ثلاثة مجالات كبرى هي: التعاون التجاري، التعاون الاقتصادي والتقني والمالي، التعاون في مجالات العمالة³، ومنح مزايا تفضيلية

¹ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 12، 1996، ص 63.

² سمير صارم، قضايا الساعة، أوروبا والعرب.. من الحوار.. إلى الشراكة، دمشق، دار الفكر، 2000، ص 182.

³ Otmane BEKENNICHE, La Coopération entre L'union européenne et L'Algérie, L'accord d'association, opu, Alger, 2006, P33.

للجزائر من قبل المجموعة الاقتصادية الأوربية، دون أن تلتزم الجزائر بالمقابل بأي التزام مباشر. رغم تباين واختلاف المنطق الذي يستند إلى مؤتمر برشلونة 1995 عما كان في اتفاقيات السبعينات لأسباب عديدة - بالنظر إلى المتغيرات الإقليمية والدولية - فإن الجزائر قد تجمعت لديها عوامل عديدة ساعدت على إبرام اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الأوربي (EU) ضمن الأطر التي رسمها مؤتمر برشلونة 1995: - انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ساهم في تسريع وتيرة التحول الديمقراطي، وظهور النوايا الديمقراطية من خلال الربط بين الاستقرار السياسي وضمان الحريات الأساسية، بما يسمح للجزائر ببناء شراكة سياسية وأمنية مع دول الاتحاد الأوربي بكافة بنودها الخمسة⁴.

- تأكيد الجزائر على جدية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق واثبات عمق الإصلاحات الاقتصادية، التي ترمي إلى إيجاد مخرج لمظاهر الاختلالات المتفاقمة التي أصابت منظومة الإنتاج والتوزيع والأسعار، وتقهر معدلات النمو، وانتشار البطالة وتلوث المناخ الاستثماري المحلي، وتخلف وضعف البنية الاقتصادية الأساسية والاتصالات وخدمات النقل والسياحة وغيرها.

- ازدياد حدة التركيز الجغرافي لتجارة الجزائر الخارجية تجاه دول الاتحاد الأوربي، رغم التراجع الطفيف لحصة الاتحاد من واردات الجزائر والمقدرة بحوالي 4%، ويبقى الاتحاد الأوربي هو الزبون الأول للجزائر بنسبة صادرات تعادل 64%، وهو كذلك المورد الأول لها بواردات تصل إلى 57% من إجمالي الواردات. ويرجع السبب في ذلك إلى العوامل الجغرافية، فالجزائر قريبة جدا من أوروبا، والعوامل التاريخية، حيث أن الاقتصاد الجزائري يعاني من إحكام اللوبي الفرنسي قبضته على المقدرات الاقتصادية ومن نفوذ سياسي ثقافي على الجزائر.

⁴ عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص 66.

-حاجة الجزائر الملحة إلى وضع أسس تجارية جديدة تمكنها من فتح أسواق أوروبا أمام صادراتها، بما يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية مع غيرها من البلدان المتوسطية، طالما أن مستقبل الجزائر ذو ارتباط جغرافي، والوضع هنا يفرض عليها المزيد من الجرأة لبناء سياسة تعاونية تجارية جديدة بطموح طويل الأمد.

- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة، من شأنها إعادة بناء اقتصاد الجزائر، وتجاوز الاختلالات الهيكلية المزمن، عبر تحقيق نمو مستمر يأخذ في الاعتبار قضايا البيئة والتنمية الريفية والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتنمية إمكانيات البحث العلمي والتأهيل التقني للمؤسسات الجزائرية.

-كما أن الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية تعد عاملا مهما دافعا لإقامة الشراكة إيماننا من الجزائر بأن تنمية الموارد البشرية، وتحسين الخدمات الصحية ورفع مستويات المعيشة والتشغيل، وبعث وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة، إضافة إلى إرساء المبادئ الديمقراطية وضمان الحريات السياسية وحقوق الإنسان، خاصة فيما يتصل بشروط الهجرة والضغط المعيشة للمهاجرين الجزائريين، من شأنه أن يحول منطقة حوض المتوسط إلى منطقة تنعم بالتعاون والاستقرار والازدهار.

ثانيا: أهداف الشراكة الجزائرية -الأوربية:

يتضح من نص اتفاق الشراكة الجزائرية-الأوربية في الجانب المتعلق بالشراكة الاقتصادية والمالية، انه يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة كالآتي:

1- إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر خلال فترة زمنية تمتد على مدى 12 عاما من بداية تنفيذ الاتفاق بين الجانبين، وذلك بالتنفيذ التدريجي لإزالة الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل والحواجز الإدارية والقيود

الكمية والنقدية المطبقة على المبادلات التجارية، وذلك بما يتفق مع أحكام اتفاقية غات 1994، والذي نصت عليه أحكام المادة 6 من الاتفاق⁵.

2- لا يمثل بحال من الأحوال اتفاق الشراكة عائقا يحول دون إقامة أي نوع من الاتحادات الجمركية أو مناطق التبادل الحر مع أطراف أخرى، ماعدا أنه لا يضر بنظام المبادلات المتفق عليه في اتفاق الشراكة، ولا يؤدي إلى تطبيق قيود جمركية وغير جمركية مستحدثة بمناسبة تنفيذ عمليات التبادل التجاري⁶.

3- يفرض الاتفاق مبدأ الدخول الحر للأسواق بين الطرفين، فواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية الجزائرية معفية من الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل والقيود الكمية والإجراءات المشابهة وفق أحكام المادة 8 من الاتفاق، وبالمقابل فإن واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية تم ضبطها في 3 ثلاثة قوائم، التي سيتم تحريرها وفق جدول زمني، وتشمل ما يلي:

- القائمة 1: وتصبح متبادلة بشكل حر مباشرة مع بدء تطبيق الاتفاق وتشمل المواد الأولية.

- القائمة 2: ترفع عنها الحواجز الجمركية في غضون 7 سبعة أعوام من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فبعد سنتين تخفض الضرائب الجمركية المفروضة على المنتجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية بمقدار 20%، ثم يجري تخفيضها بـ 30%، 40%، 60%، و80% على التوالي.

- القائمة 3: ويجري تبادلها بشكل حر في السنة 12 الثانية عشر بعد بداية تنفيذ الاتفاق، وتشمل المنتجات غير الواردة في الملحق الثاني والثالث للاتفاق، التي ستشهد تخفيض سنوي بمقدار 10% من الحواجز الجمركية ابتداء من السنة الثانية

⁵ Otmane BEKENNICHE, op-cit, p145.

⁶ عبد الحميد زعباط، الشراكة الأوروبية-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، السنة 2004، الشلف، الجزائر، ص 56.

لتصل إلى فرض ضريبة جمركية بمعدل 5% خلال السنة 11 الحادية عشرة من سريان الاتفاق⁷. وتعد مدة 12 اثنتا عشرة سنة فترة سماح للصناعات الجزائرية لأجل حمايتها ومن ثم تحسين أدائها وتأهيلها لمجابهة المنافسة الأجنبية.

4- أما بخصوص المنتجات الزراعية فيتم تحريرها تدريجيا بين الطرفين، مع الإشارة ان صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من هذه المنتجات ذات أهمية ضعيفة⁸، وتشمل الحوامض، خضار، فواكه، زيوت وخمور. وأن النظام المطبق على المنتجات الزراعية يبين حسب المنتجات المذكورة في الملحق الأول من اتفاق الشراكة.

5- إرساء وتمتين أسس التعاون الاقتصادي والاندماج الإقليمي بالتأكيد على إقامة منطقة تبادل حر ذات البعدين المتوسطي والأوروبي، والمنتظر تجسيدها في سنة 2017.

6- وضع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصناعية منها، كي تكون قادرة على التكيف مع مقتضيات التحولات الاقتصادية الدولية وضرورة الاندماج في الاقتصاد الدولي، وإخضاع برامج التأهيل (التجديد والبحث والتطوير) لمتطلبات معايير الجودة والمنافسة وباقي المواصفات والمقاييس العالمية. وفي هذا الشأن سطرت الحكومة الجزائرية برنامجا إمتد ثمانى سنوات من 2000 إلى 2008 شمل تأهيل 650 مؤسسة عامة وخاصة⁹. بهدف تحسين مستويات الإنتاج وتحقيق جودة المنتجات ما يمكنها من تحصيل بعض المزايا التنافسية.

7- توسيع التعاون المالي الذي يركز على ثلاثة أسس وهي¹⁰:

- تحديث وتأهيل الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل المشروعات الأساسية القاعدية وتنمية عالم الريف وتطوير منظومة التكوين.

⁷ أنظر مواد الاتفاق من المادة 7 إلى المادة 11.

⁸ Otmane BEKENNICHE, op-cit, p147.

⁹ ناصر مراد، شروط نجاح اتفاق الشراكة الاورو-جزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الأول، يونيو 2007، الجزائر، ص104.

¹⁰ Otmane BEKENNICHE, op-cit, p184.

- تقديم مساعدات مالية للجزائر وذلك لمساعدة القطاعات الاجتماعية الحساسة والهشة، والمساعدة في تحمل أعباء تحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، وتحديث وتطوير القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

- تشجيع شراكة اقتصادية حقيقية، وتعزيز الاستثمار الأوروبي المباشر في الجزائر عبر قواعد ملائمة.

-8- دعوة الجانبين الجزائري والأوروبي إلى فتح أسواقهما أمام تجارة الخدمات، وتحرير هذا النوع من التجارة وفقا لمقتضيات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) بما يسمح للمؤسسات الاقتصادية لدى الجانبين بالنشاط بحرية. ومن جانب آخر أشار الاتفاق إلى ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) بوضع آليات لحل مشكلة الغش التجاري وبراءات الاختراع.

-9- بعث التعاون في مجالات أخرى عديدة تشمل برامج ونظم التعليم والتكوين المهني والبحوث، وتنمية الأنشطة السياحية بين الجانبين وزيادة قدرتها التنافسية، ووسائل الاتصالات وغيرها.

-10- ضرورة تحسين ظروف عمل الجزائريين المقيمين بشكل قانوني في دول الاتحاد الأوروبي، ومعاملتهم بنفس المعاملة التي يتلقاها مواطنو تلك الدول. وكما جاء في نص اتفاق الشراكة فإنه يحق للمواطنين الجزائريين المقيمين بشكل قانوني للمساواة مع نظرائهم في الاتحاد فيما يخص ظروف العمل، الأجور، والتسريح من العمل كما أوضح حق كل عامل جزائري وكل أفراد عائلته المقيمين معه إقامة قانونية في الاستفادة من المزايا والحقوق التي تكفلها قوانين الضمان الاجتماعي كغيرهم من رعايا الدول الأعضاء بالاتحاد.

-11- بناء قاعدة صلبة لأجل تنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة تحقق التوازن الضروري بين الأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية. إضافة إلى إيلاء الاهتمام بتشجيع وعصرنه النسيج الصناعي والاقتصادي وربطه بمتطلبات حماية البيئة، ودعم جهود المحافظة على البعد البيئي في عمليات التنمية.

ثالثا: أبعاد الشراكة الجزائرية-الأوروبية:

استند اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001، كغيره من اتفاقات الشراكة الموقعة مع الدول العربية المتوسطية وغير المتوسطية، إلى فكرة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو بذلك يتجاوز فكرة التعاون التي سادت العلاقات بين الجزائر وأوروبا منذ السبعينات في أبعادها الاقتصادية والمالية والتقنية والتشغيل. وفي هذا السياق يمكن إبداء الملاحظات الأساسية التالية حول الأبعاد الاقتصادية والمالية لاتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية:

-1- اتفاق ذو أبعاد عديدة، إذ يشمل ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في البعدين السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، والاجتماعي والإنساني. فهو يسعى إلى إقامة منطقة تبادل حر، وتطوير التعاون المالي والتكنولوجي والتقني، ودعم الحوار السياسي والأمني بكافة مكوناته، إضافة إلى إرساء قواعد متينة للحوار الاجتماعي والثقافي. والملاحظ أن مثل هذا الاتفاق بهذه الأبعاد سيجتنب عنه انعكاسات إيجابية لدى الطرف الجزائري.

-2- إن صاحب المبادرة هو الطرف الأوروبي، وأما الطرف الجزائري (على غرار الدول العربية الموقعة على الاتفاق) فلا يعدو أن يكون دوره مناقشة وتقييم المبادرة، لذلك ركزت على الجانب الاقتصادي والتجاري وقللت من أهمية الأبعاد الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا يمكن التأكيد على أن مفهوم الشراكة هو مفهوم أوروبي خالص.

-3- يشير الاتفاق بوضوح إلى إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية في غضون اثنا عشر عاما، أي بحلول عام 2017. وبإصرار شديد طالما أن ذلك يصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي ويؤثر سلبا على النسيج الصناعي الجزائري، وقد يؤدي حتى إلى التأثير المباشر بإضعاف القدرة على تطوير الصناعات القائمة فضلا عن إنشاء صناعات جديدة غير قائمة. ومن جهة أخرى يبدي الاتفاق تحفظا على إنشاء منطقة تجارة حرة تشمل السلع الزراعية ومنتجات الصناعات التحويلية، والتي يمكن للجزائر أن تنال فيها امتيازات تفوق تلك التي لدى الطرف الأوروبي خاصة سلع الصناعات التحويلية.

-4- لقد صنف اتفاق الشراكة السلع التجارية التي يجري تبادلها بين الطرفين إلى سلع صناعية وثانية زراعية، فبالنسبة للسلع الصناعية وتنفيذا لبنود الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994، فقد فقدت الجزائر نظام الميزة التفضيلية عند تصدير سلعها نحو دول الاتحاد، حيث لا يمكن أن يستمر ذلك إلا في إطار إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري أو قيام اتحاد جمركي، وفي حال إنشاء منطقة حرة في غضون اثنا عشر عاما فانه بإمكان صادرات السلع الصناعية الجزائرية الاستفادة من نظام الميزة التفضيلية كما كان الحال في السابق، في حين يشار إلى أن صادرات السلع الصناعية لدول الاتحاد ستخضع لبرنامج تدريجي لتخفيض الرسوم الجمركية يمتد اثنا عشر عاما، وذلك لعدة اعتبارات أهمها ضعف قدرة الإنتاج الصناعي الجزائري على منافسة الإنتاج الصناعي الأوروبي. ويجري الآن مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص رزمة التفكيك الجمركي بطلب من الجزائر، سعيًا منها إلى مضاعفة الجهود من أجل تطوير وعصرنة قطاعي الصناعة والفلاحة، تمكينا لهما من منافسة الإنتاج الصناعي والزراعي الأوروبي. ويشار إلى أن ثلاثة اجتماعات قد تم عقدها و ينتظر عقد الرابع في يونيو 2011 المقبل.

-5- أما بخصوص السلع الزراعية الجزائرية فلا تزال تواجه عراقيل وصعوبات عديدة عند التصدير نحو الأسواق الأوروبية، وتصطدم دوما بينود السياسة الزراعية الموحدة لدول الاتحاد التي تتلون بألوان سياسية عصية حتى مع قلة أهمية صادرات الجزائر

الزراعية نحو أوروبا. ونجد من بين أهم تلك الصعوبات التحديد الكمي والمواصفات القياسية وتوقيت دخول السلع الزراعية إلى السوق الأوروبية¹¹.

6- عمومية الأفكار التي تم طرحها في الجانب المرتبط بتجارة الخدمات في الاتفاق، لذلك جاءت اقل شمولية واقل شفافية من تلك التي طرحتها اتفاقية غاتس (GATS)، رغم دعوتها الطرفين إلى فتح أسواقهما أمام مؤسسات الجانبين. لكن يبقى الجانب المتعلق بتجارة الخدمات التي لم يتم الاتفاق بشأنها خاصة وان الطرف الجزائري يربط ذلك ويشترط تمكينه من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل البدء في تطبيق الاتفاق في هذا الجانب.

7- يقوم التعاون المالي والتقني على تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية ضمن ثلاثة أشكال هي: المنح، المعونات، والقروض، حيث أن الهدف الأساسي لهذه المساعدات هو دعم الإصلاحات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية لأجل تعزيز قدرة الجزائر على تحمل تبعات التحول الاقتصادي والتحرير التجاري. ويظهر أن الاتحاد يصر على أن أهم مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص، لذلك فهو يقرن بين تحرير التجارة مع الاتحاد وتسهيل شروط التعاون المالي والتقني والتكنولوجي.

رابعا: حصاد الشراكة الجزائرية-الأوروبية:

في الواقع، فإن عقد الشراكة الجزائرية-الأوروبية قد تم في ظل فضاء يطبعه التمزق، ويتمظهر هذا التمزق في الفوارق الهائلة في مستويات التنمية البشرية والاجتماعية بين الطرفين، وفي التناقضات الصارخة في مستويات المعيشة، ومعدلات النمو الديمغرافي المتفجر. إضافة إلى الفوارق المسجلة على صعيد التنمية الاقتصادية، حيث مساهمة الدول العربية المتوسطة في الإنتاج المتوسطي الكلي لا يتعدى نسبة 4%¹² وكذلك

¹¹ Ibid, p33.

¹² عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص 59.

التباين الكبير في إنتاج واستخدام التقنية (technology) فلا يزال الاقتصاد الجزائري رهن تقنيات إنتاجية مستهلكة ومستوردة من أوروبا خصوصا، ويفتقر إلى برامج تحديث وعصرنة لزيادة قدرته على التوظيف والإنتاج.

لكن ومهما يكن وبعد استعراض جملة الدوافع الأساسية للشراكة الجزائرية-الأوربية وأهدافها المعلنة، مروراً بما حصل ويحصل من مفاوضات، وانتهاء بالوقائع المسجلة، فمن الطبيعي أن نأتي الآن إلى تحليل الآثار المترتبة عن إبرام هذا الاتفاق ورصد حصاده بعد قرابة 6 ست سنوات من بدء تنفيذه.

1- الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة الجزائرية-الأوربية:

يحمل اتفاق الشراكة الجزائرية-الأوربية عددا من الآثار الايجابية:

- يؤمن الاتفاق ويضمن تراجع خطر تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وسيؤدي ذلك الى تشجيع تدفقات الرساميل الأجنبية نحو الجزائر مستقبلا، وتغيير نظرة العالم الأوربي تحديدا للبلد.¹³
- يؤدي إيقاف العمل بنظام الميزة التفضيلية، وتخفيف معدلات حماية المنتجات الجزائرية بطريقة التدرج، إلى حث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الاستفادة من بنود الاتفاق وتحسين أدائها الاقتصادي لتكون أكثر تنافسية.
- حصول الجزائر على مساعدات وقروض إنمائية بشروط ميسرة أو قروض من البنك الأوربي للاستثمار (EIB)، تمنح لأجل تمويل المشاريع التنموية.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتطوير.
- تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر (الأوربية خصوصا)، بما تحمله من دعم تكنولوجي وتقني إلى المستوى، كاف لمساندة برامج الإصلاح الهيكلي وتطوير الاقتصاد ورفع قدراته الإنتاجية والتصديرية.

¹³ عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص 64.

- تشجيع برامج تطوير كفاءة العنصر البشري وزيادة فعاليته في سد متطلبات التنمية الاقتصادية.

- تهيئة الطرف الأضعف في الشراكة (الجزائر) وإقحامه في المشاركة، لأجل رفع مستواه الاقتصادي حتى يكون قادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها الدول المتطورة، ويستدعي ذلك تسوية فجوة التخلف الاقتصادي التي أفرزتها السياسات الاقتصادية المنقضية والحقبة الاستعمارية الطويلة.

- إمكانية تحقيق الاندماج والتكامل في شتى المجالات في ظل تزايد أهمية التكتلات الإقليمية، بغرض مواجهة التحديات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية المماثلة.

- تشجيع دخول المنتجات الجزائرية الأسواق الأوربية، بعدما أصبحت مفتوحة أمام الصادرات الجزائرية.

- انخفاض أسعار بعض السلع الاستهلاكية، والمواد الأولية الصناعية بفعل الإلغاء التدريجي للرسوم والضرائب الجمركية.

2- الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الجزائرية-الأوربية:

ولكن وبالمقابل ينطوي اتفاق الشراكة على مجموعة من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الجزائري نسجلها في النقاط الموالية:

- تآكل هوامش الميزات التفضيلية التي كانت تتمتع بها السلع الصناعية الجزائرية في أسواق الاتحاد الأوربي، والتخلي التدريجي عن نظام الحماية لمختلف السلع والمنتجات الجزائرية، وهي لما تستقوي بعد لمواجهة المنافسة الخارجية.

- قد ينجر عن المشاريع المشتركة التي يتم تمويلها إما عبر الاستثمار المباشر أو عبر خطوط القروض الأجنبية، بعض السلبات إذا لم تؤدي إلى إحداث توازن في ميزان المدفوعات.

- إن قيام منطقة التجارة الحرة بين تكتل اقتصادي أوربي عملاق وكيان اقتصادي ضعيف ومنعزل (الجزائر) المتوقعة في 2017، يحمل انعكاسات سلبية على الصناعات التحويلية الجزائرية القائمة ويحد من القدرة على إقامة صناعات مثيلة في المستقبل مما يضعف النسيج الاقتصادي للجزائر ويكرس تبعيته.

- من الانعكاسات التي تحملها منطقة التجارة الحرة أيضا هي الحد من تطوير الصناعات الجزائرية القائمة، إذ يشكل انفتاح السوق الجزائرية على استيراد السلع الصناعية المتطورة وزرا ثقيلًا على الصناعة المحلية، ويمنعها من إنشاء مثل هذه الصناعات بالجزائر، ومن شأن ذلك إبقاء الجزائر في دائرة الدول المصدرة للمواد الأولية وبعض الصناعات الخفيفة المعتمدة على التقنية الضعيفة، وهو ترجمة للتقسيم الدولي للعمل بين المركز والأطراف وعنوان للتخلف الاقتصادي.

- استفحال ظاهرة البطالة بفعل منطقة التجارة الحرة التي تقتضي المزيد من الحرية الاقتصادية في خضم التحولات الاقتصادية العميقة، وأثرها السلبي على المشروعات القائمة، بالإضافة إلى تدني الدخل الحقيقي لأغلب شرائح المجتمع، بالرغم من وضع سياسات وطنية للتخفيف من حدة البطالة.

- جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوربية المختلفة، وإحكام ربطها بالسوق الأوربية الرأسمالية، ومن ثم توطيد التبعية التقليدية للسوق الأوربية، وكسر المزيد من المكتسبات التي تم إنجازها في بعض القطاعات الإنتاجية.

- تمتاز الشراكة المنعقدة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بتكريس مبدئين أساسيين هما: الانتقاء وعدم التكافؤ، إذ تميز بين حرية حركة التبادلات السلعية وحرية انتقال الأفراد، ففي الأولى تدعو صراحة إلى رفع كافة أشكال الحواجز الجمركية وغير الجمركية (طبعًا مع استثناء بعض المنتجات وبالخصوص الزراعية) وأما في الثانية فتوضع أمامها أصناف من القيود والحواجز المختلفة.

- تركز الاتفاقيات التي يجرى إنجازها على النواحي السهلة والتي تفتقر أحيانًا إلى المتابعة والالتزام، وخاصة فيما يرتبط بالدعم المالي الموعود به. الذي لم يتجاوز، في إطار برنامج ميدا (MEDA) 1995-1999، معدل 38% من مجموع القروض في

أحسن الفترات¹⁴. إضافة إلى الاختيار المقصود لبعض الاستثمارات على قلتها حيث تركز الدول الأوروبية على الاستثمار في بعض القطاعات سريعة الربح ذات اليد العاملة منخفضة الكثافة (كالمحروقات والصناعات الإستخراجية والاتصالات).

— أما بالنسبة لقضايا التعاون السياسي والأمني الإقليمي في إطار الشراكة، فإنها في واقع الحال لا تزال مجرد نوايا لدى الطرف الأوروبي دونما تفعيل.

كما يمكن تسجيل بعض السلبيات التي عرفتها فترة تطبيق اتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية منذ سبتمبر 2005 إلى اليوم، أهمها:

— خسارة الخزينة العمومية لمبالغ مالية كبيرة جراء التفكيك الجمركي على صادرات الاتحاد الأوروبي، وصلت إلى حدود 45 مليار دج، وارتفاع فاتورة المستوردات الصناعية إلى أكثر من 3 ملايير دولار سنة فقط بعد سريان الاتفاق.

— عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على منافسة المنتجات الأوروبية، وأخطر من ذلك هو تدني إنتاجيتها ونوعية المنتجات، مما قد يؤدي إلى خطر غلق هذه المؤسسات غير المستعدة لمجابهة المنافسة الأوروبية.

— بعد عامين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ تضاغت واردات الجزائر من السلع الأوروبية بينما بقيت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي تراوح مكانها لعدم قدرة مؤسساتنا على فرض نفسها في هذه السوق.

— إن عملية التفكيك الجزئي للرسوم الجمركية التي استفادت منها السلع الأوروبية في إطار الشراكة، بعد 5 خمس سنوات، قد كلفت الجزائر خسارة مالية قدرت بأكثر من 2 ملياري دولار، وإن تدفق الاستثمارات الأوروبية لم يكن في المستوى المأمول من عقد الاتفاق، وبالأخص في الجانب المتعلق بتنويع الاقتصاد الجزائري، وبالنتيجة فإنها قد خسرت إقامة حركية استثمارية ووضع أسس لتأهيل المؤسسات الإنتاجية وتعزيز تنافسيتها.

¹⁴ Le partenariat euro-méditerranéen, La dynamique de l'intégration régionale, Commissariat Général du Plan, Rapport du groupe de travail Méditerranée: Économies et migrations, Président : Rémy Leveau, La Documentation française, Paris 2000, page 61.

- رفع الأوربيين أيديهم عن الالتزام بتمكين الجزائر من بعض الامتيازات، التي تأتي كثمرة لعقد الشراكة، وبالخصوص في جانب تسهيل حركة تنقلات الأشخاص وتسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول إلى أوروبا.

3- ما العمل لمواجهة هذه الآثار السلبية؟

بعد هذه الوقفة أمام التجليات السلبية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، فإن الجزائر مدعوة إلى تدارك ما فاتها من مجهودات لصياغة رؤية واضحة، وبناء عليها تحاول الاسترشاد وتوجيه مسار الشراكة بما يؤدي إلى كسبها موقع الطرف الفاعل والمساهم الحقيقي في الشراكة. حيث أن تفعيل هذه الرؤية يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع المتبادلة بين الطرفين، ويبطل المصالح والمنافع أحادية الاتجاه، لذلك ولمواجهة الآثار السلبية للاتفاق ينبغي وضع جملة من المقومات والشروط ضمانا لتحقيق النجاح في موضوع الشراكة أهمها:

- إعادة النظر وضرورة مراجعة رزنامة تفكيك التعريفات الجمركية المتفق بشأنها في إطار اتفاق الشراكة، بغرض تحديد رزنامة جديدة لتفكيك الضرائب الجمركية. وهو القرار الذي اقره مجلس الشراكة الخامس الذي يتولى تقييم مدى تنفيذ الاتفاق بين الطرفين كل عام¹⁵.

- تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية ودافعي الضرائب لتعزيز أداء الإدارة الضريبية ورفع قيمة متحصلات الجبائية، خاصة بعد الإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية، حيث قدرت رسوم الاستيراد ب 30% من إجمالي متحصلات الجبائية، وتشكل رسوم الاستيراد على السلع الأوربية نسبة 19.2% من الإجمالي¹⁶.

¹⁵ Energie & Mines, Revue périodique du secteur de l'énergie et des Mines, No.12, Novembre 2010, Alger, p83.

¹⁶ Le partenariat euro-méditerranéen, la dynamique de l'intégration régionale. Op-cit, p89 .

- يبقى الشغل الشاغل للجزائر تأهيل مؤسساتها الاقتصادية وتحسين أدائها لجعلها أكثر تنافسية ومواكبة لظروف السوق، وذلك بوضع برنامج تأهيل يستجيب لمتطلبات تحسين الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات الوطنية، ويعكس إرادة حقيقية وجادة للتغيير الاقتصادي¹⁷.

- تفعيل عمل المؤسسات الاقتصادية والمالية الجزائرية وضرورة مراجعة طرق عملها بعد الاستفادة من التعاون المالي والتقني المقدم من الاتحاد، ورفع الإجراءات الحمائية عنها.

- تشجيع الاستثمارات الخارجية لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات، عبر توفير مناخ استثماري ملائم، وإيجاد آلية لازمة لوضع قرارات تنمية ورفع قدرات الإنتاج المحلي، وجعل جزء من هذا الإنتاج قابلا للتصدير خارج قطاع المحروقات ممكنا، والرهان إلى هو معرفة وتحديد المنتجات التي يمكن تصديرها خارج المحروقات.

- تعزيز تأهيل محيط المؤسسات الاقتصادية، من خلال مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية والمالية والمصرفية، وتطوير قطاعات المواصلات والإعلام والاتصال ومتطلبات الحفاظ على البيئة الطبيعية، دون إغفال شرط تأهيل تكوين العنصر البشري عبر وضع برامج مدروسة تستجيب لمتطلبات وضرورات المرحلة.

¹⁷ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 102.

- الاستفادة من الخبرات والبرامج الأوربية الداعمة لتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، خاصة برامج التوأمة مع المؤسسات الأوربية، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، التي جاءت في إطار السياسة الأوربية للجوار¹⁸.

ولا يغيب عن أذهاننا بهذه المناسبة التذكير بأهمية العمل العربي والتحرك الجماعي لكافة الدول العربية ككيان وتكتل اقتصادي موحد، في مواجهة تكتل اقتصادي عملاق، ذلك أن غياب الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني والاستراتيجي بين الدول العربية، يحيلهم إلى كم من العوامل المفرغة عاجزة عن إقامة أي شكل من أشكال التعاون المتكافئ مع الكيانات الأخرى.

خاتمة:

تسعى الجزائر عبر عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي إلى تعزيز مبادلاتها التجارية وتفعيل اندماج اقتصادها في الفضاء الاقتصادي الأوربي، والمضي في تحقيق العملية التنموية وتجسيد العوامل المحققة للاستقرار السياسي والاقتصادي ولقد اتضح لنا من خلال استعراض الدوافع الحاثّة على إبرام اتفاق الشراكة، والتجليات التي نتجت عن التطبيق الفعلي للاتفاق عبر فترة تفوق 5 خمس سنوات، أن تناول موضوع الشراكة الجزائرية-الأوربية لا يمكن أن ينصرف فقط إلى المزايا المرتقبة التي يمكن جنيها فحسب، بل يجب الإحاطة كذلك بمجموعة من الآثار (المخاطر) السلبية التي تنتج عنها.

¹⁸ انطلق برنامج دعم تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بعد قرابة 4 سنوات من بداية تنفيذ الاتفاق، أي في شهر مايو 2009. وفي هذه السنة 2011 أقيمت 5 خمس توأمة بين الإدارات الجزائرية والأوربية تخص: - قوانين المنافسة - مطابقة المنتجات الصناعية - تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية ودافعي الضرائب - تحسين نوعية المياه - دعم الهيئات المكلفة بالصناعات التقليدية. كما تم انجاز 24 عملية مساعدة تقنية وتبادل المعلومات، وسيوضع برنامجين مماثلين حالما تنتهي أجال هذا البرنامج.

فقد رأينا أنها تؤدي إلى كثير من الانعكاسات السلبية على استقرار الاقتصاد الجزائري، خاصة وان الاتفاق يستند إلى بعد أساسي هو التفكير التدريجي للتعريفات الجمركية المطبقة في الجزائر على السلع الواردة من الاتحاد الأوروبي، ثم الإلغاء الكلي لكافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتقب تجسيده في 2017 (والظاهر انه قد مدد إلى غاية 2020) هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما تتوفر لديها الشروط اللازمة بعد للانطلاق وتعزيز تنافسيتها لمجابهة نظيرتها الأوروبية والاندماج في الاقتصاد الدولي.

هذه المخاطر يمكن لمسها في واقع الأمر بعد التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق قبل 5 خمسة أعوام، فالمؤسسات الجزائرية عاجزة عن المنافسة في عقر دارها فما بالك بالأسواق الخارجية، فقد أغرقت السوق المحلية في سيل من المنتجات الأوروبية، كما أن خزينة الدولة تعرضت لخسائر كبيرة، وتأكد شح التدفقات الاستثمارية القادمة من أوروبا بغض النظر عن الوعاء الاستثماري الذي يحتويها، إضافة إلى تنصل الاتحاد الأوروبي من بعض الالتزامات خصوصا ما ارتبط بموضوع الهجرة وتسهيل تنقلات الأفراد.

مع ذلك ننبه إلى أن مسار اتفاق الشراكة الجزائرية-الأوروبية في حاجة إلى تصحيح وإعادة التوجيه بما يضمن حل المشكلات التي تواجهها، والأهداف التي تتطلع إليها الجزائر حيث تستطيع تعظيم المنافع المرجوة وتجنب مخاطرها وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الوطني، ولن يكون ذلك إلا من خلال توفير مناخ مواتي وشروط ملائمة لإنجاح الاتفاق، مثل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتطوير المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتأهيل محيطها، وتنمية وتأهيل الموارد البشرية. بالإضافة إلى وضع مجموعة من الإجراءات والسياسات التحوطية والإشرافية الصارمة، ذات مفعول مانع للآثار السلبية لاتفاق الشراكة. كما يجب في الوقت نفسه أن نذكر بالأهمية البالغة لموضوع وحدة الطرف العربي على الأقل في المجال الاقتصادي لمواجهة الطرف الأوروبي

الموحد الذي نبتغي عنده مفاتيح التنمية الاقتصادية، وتبقى حاجتنا ملحة إلى اتفاق شراكة مبني على مشاركة حقيقية نساهم في رسم أبعادها وتحديد أهدافها.

قائمة المراجع:

- 1- آر.كيه. رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد: 22، الإمارات العربية المتحدة.
- 2- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1999.
- 3- دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية - البصيرة- العدد: 2، 1421-2000، سطيف، الجزائر.
- 4- سمير صارم، أوروبا والعرب.. من الحوار.. إلى الشراكة، قضايا الساعة، دار الفكر 2000، دمشق.
- 5- عبد الحميد زعباط، الشراكة الاورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد: 00، السادسي الثاني، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 6- عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، دراسات إستراتيجية، العدد: 12، الإمارات العربية المتحدة.
- 7- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، بيروت، لبنان.
- 8- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 3، ديسمبر 2005، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 9- ناصر مراد، شروط نجاح اتفاق الشراكة الاورو-جزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد: 01، يونيو 2007، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر: دالي إبراهيم، الجزائر.
- 10- Energie & Mines, Revue Périodique du Secteur de l'Energie et des Mines, No. 12, Novembre 2010, Alger, Algérie.
- 11- Otmane BEKENNICHE, La coopération entre l'union européenne et l'Algérie, l'Accord d'association, opu, 2006, Alger, Algérie.
- 12- Rémy LEVEAU, Le partenariat euro-méditerranéen, La dynamique de l'intégration régionale, commissariat général du plan, La Documentation française, 2000, Paris, France.